

التآكل في العلاقات التركية – الإسرائيلية واستبعاد التغيير الاستراتيجي

سلام الربضي^(*)

باحث العلاقات الدولية في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت.

تشهد العلاقات التركية – الإسرائيلية في هذه الفترة الخطيرة حالة من التوتر، رغم المحاولات من أجل تصفية الخلافات القائمة^(١).

وقد كشفت العلاقات المتوترة بين البلدين عن نفسها بصورة واضحة عندما اتهمت تركيا إسرائيل بممارسة «إرهاب الدولة» ضد الفلسطينيين. وبالطبع، فإنّ هذا الاتهام عكس التوتر في العلاقات بين البلدين، خاصة بعد حرب غزة، والانتقادات التركية أصبحت أكثر حدة تجاه إسرائيل منذ احتلال العراق، لتعبّر عن الاستياء التركي من السياسة الإسرائيلية في العراق وفلسطين ولبنان^(٢).

وتثير تركيا في حركتها الناشطة إقليمياً لتصفية الخلافات وعقد التفاهات، أسئلة متباينة الاتجاهات من قبيل:

– هل تسعى تركيا إلى محور استراتيجي يجمعها بسورية وإيران ويبعدها عن إسرائيل؟
– هل خيار تركيا الاستراتيجي قائم على رغبتها في تراكم الأحلاف للتقدم استراتيجياً؟

– هل تكون الحركة التركية الجديدة منسّقة وغير بعيدة عن الاستراتيجية الأمريكية، مع الاحتفاظ بقدر من الحرية للمناورة في الجزئيات والتفاصيل؟

إنها تساؤلات تطرح ولا تكون الإجابة عنها ممكنة، إلا انطلاقاً من التذكير بمسلمات أساسية وتحليل الوقائع، مما يساهم في فهم المشهد المستجد في العلاقات الإقليمية التي تنسجها تركيا وأثرها في الاستراتيجية الإسرائيلية.

jordani_alrabadi@hotmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) لقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بـ «إسرائيل» كحكومة شرعية في العام ١٩٤٩، وطالما ارتبطت معها بعلاقات ودّية، وفي بعض الأوقات متوترة.

(٢) «أردوغان يندّد برفض إسرائيل لـ ١٠٠ قرار دولي، ويدعو لإصلاح الأمم المتحدة»، الرأي، ٢٠١٠/١/١٢.

أولاً: كيفية تقييم إسرائيل لمصالحها الاستراتيجية في شمال العراق

إذا أردنا معرفة مدى تغلغل النفوذ الإسرائيلي في شمال العراق، فما علينا فعله سوى تتبع مسار العلاقات التركية - الإسرائيلية في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت تركيا تنظر باستياء شديد إلى توسّع تدخّل وتكثيف الوجود الاستخباراتي العسكري والاقتصادي الإسرائيلي في شمال العراق. وهذا ما صرّحت به الحكومة التركية على لسان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان منذ احتلال الولايات المتحدة للعراق.

ولقد تمّ نشر الكثير من التقارير التي تحدّثت عن قيام إسرائيل بتدريب الميليشيات الكردية في شمال العراق، وتورّطها في عمليات سرّية في دول مجاورة، ممّا أدّى إلى مزيد من التوتّر في العلاقات التركية - الإسرائيلية. ورغم نفي كلّ من إسرائيل والقيادات الكردية في شمالي العراق لهذه التقارير، فإنّ تركيا لم تقتنع، خاصة مع ورود تقارير أخرى أشارت إلى قيام إسرائيل بإرسال عملاء لها داخل إيران للحصول على معلومات عن برنامجها النووي^(٢).

وتجد تركيا أنّه كلما ازداد التغلغل الإسرائيلي في العراق، وتحديداً شمالاً، فإنّ ذلك سوف ينعكس سلباً على المستويين الأمني والسياسي، وعلى دورها الإقليمي. وتأتي المصالح الإسرائيلية في شمال العراق المتمثلة بدعم الأكراد من منطلق احتواء الخطر على وضع إسرائيل الاستراتيجي. وإسرائيل تعمل في شمال العراق وفقاً لما يخدم مصالحها، ومن الطبيعي أن تكون متضاربة مع المصالح التركية. ولكن، هل سينعكس ذلك على التحالف الاستراتيجي التركي - الإسرائيلي؟ وهل هذا الواقع سوف يجعل الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة إلى الاختيار ما بين مصالح إسرائيل في شمال العراق وتركيا حليفها الاستراتيجي؟

دائماً ما يتم طرح فكرة أن أمام أمريكا خياراً واحداً فقط حين يتعلق الأمر بتركيا وأكراد العراق، وهو أنه يجب أن تدعم تركيا على حساب الأكراد. هذا الطرح يؤمن به كثيرون في تركيا والمنطقة عموماً، والجدل حول هذا الموضوع لم يتوقف منذ قرّرت الولايات المتحدة إقامة الملاذ الآمن لأكراد العراق في ربيع العام ١٩٩١، ودعمها الضمني لتحوّله لاحقاً إلى إقليم لكرديستان العراق خارج سلطة بغداد قبل أن يكتسب الإقليم الشرعية

(٢) وقد تمّ نشر الكثير من التقارير التي تشير إلى تغلغل النفوذ الإسرائيلي في شمال العراق، ومن تلك التقارير تقرير الكاتب الأمريكي الشهير سيمور هيرش في: *نيويورك*، ٢٠٠٤/٦/٢١. كذلك فقد ذكرت كثير من التقارير الاستخباراتية الغربية، ومنها الفرنسية في العام ٢٠٠٧، عن وجود ١٢٠٠ عنصر من الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية منذ العام ٢٠٠٤ يدربون عناصر البشمركة في مدينتي أربيل والسليمانية، وهذا ما كان قد أكّدت صحيفة *يديعوت أحرونوت* أيضاً بكشفها أن معسكراً للتدريب يُعرف باسم المعسكر (Z) يديره ضباط إسرائيليون، أنشئ في منطقة صحراوية شمال العراق. انظر: *الأخبار* (بيروت)، ٢٠١٠/١/١٩.

بموجب الدستور العراقي الذي أقرّه الشعب في استفتاء العام ٢٠٠٦، وهذا الجدل اكتسب طابعاً حاداً بعد رفض تركيا مرور القوات الأمريكية عبر أراضيها لاحتلال العراق^(٤).

من غير الخوض في إشكالية علاقة الولايات المتحدة مع الأكراد وتركيا، فمن الخطأ تأكيد صحة الافتراض القائل إن التحالف الأمريكي - التركي يجب أن يعني دائماً، ضمناً أو مباشرة، أنه على حساب كرد العراق^(٥). وهذا لا يعني بالضرورة صحة افتراض معاكس مفاده أن مصلحة أمريكا في التحالف مع الأكراد هو على حساب تركيا، بل هو يتمثل على الأصح في أن التحالف الأمريكي - التركي يمكن أن يعزز أكثر المصالح الاستراتيجية لتركيا في المنطقة، إذا أصبح أكراد العراق طرفاً ثالثاً فيه^(٦). والأكد أيضاً أن تحقيق الاستقرار والحدود الآمنة بين تركيا وإقليم كردستان يخدم مصالح العراق، إذا أخذنا بالاعتبار الانعكاسات السلبية التي يسببها أي توتر بين تركيا والإقليم الذي هو جزء من العراق على العلاقات بين العراق وتركيا. كذلك الأمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي لها مصالح مشتركة وبعيدة الأمد في العراق، ويهمها إقامة علاقات استراتيجية بين العراق وتركيا.

ولكن هل تسمح حكومة إقليم كردستان لحزب العمال الكردستاني أن يقف عائقاً أمام تحالف ممكن مع تركيا وأمريكا يخدم مصالحها على المدى البعيد؟

إن آفاق مثل هذا التحالف يستحق من إقليم كردستان العراق تفكيراً براغماتياً وجهداً حقيقياً لإيجاد السبل الكفيلة بالوصول إلى هذا الهدف الاستراتيجي^(٧). وهذه الرؤية تبقى مرتبطة بمقاربة إسرائيلية لهذا الواقع على علاقتها مع الأكراد، وكيفية تقييم إسرائيل لما يجري في شمال العراق على مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي، وتحديد ما بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني.

وتحاول إسرائيل إثارة الأكراد، ودفعهم إلى المطالبة بدولة مستقلة على حساب الدول الثلاث، إيران وتركيا وسورية، وهي تقدم مساعدات مختلفة لحزب العمال الكردستاني التركي، الأمر الذي عملت أنقرة على إحباطه، من خلال اتخاذ بعض المبادرات الإدارية والثقافية والاقتصادية لصالح الأكراد، ومن تلك المبادرات إنهاء الحبس الانفرادي لزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، والسماح بعودة بعض المقاتلين الأكراد إلى تركيا^(٨).

(٤) فيما شارك الأكراد بحماسة مع الولايات المتحدة في احتلال العراق، وكان لهم دور فاعل في مناطق الموصل وكركوك.

(٥) إن أيّ استنتاج يقوم على هذا الافتراض قابل للنقاش.

(٦) كامران قرة داغي، «تحالف تركي - كردي - أمريكي؟ لِمَ لا؟»، الحياة، ٢٠/٣/٢٠٠٨.

(٧) لمزيد من المعلومات حول مجمل أبعاد وتداعيات المسألة الكردية، انظر: موسى إبراهيم، قضايا عربية ودولية معاصرة (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٠)، ص ١٢٧ - ١٦٩.

(٨) بالإضافة إلى قيام أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي، في أواخر العام ٢٠٠٩ بزيارة إقليم كردستان-العراق في زيارة هي الأولى من نوعها لمسؤول تركي، حيث التقى رئيس الإقليم مسعود بارزاني في أربيل، وتم افتتاح تفتيشية تركية فيها، انظر: الأهرام، ١/١١/٢٠٠٩.

هذه السياسة الجديدة تحمي حدود تركيا من الأخطار المحتملة، وبخاصة في حال وجود نزعات كردية انفصالية، لإنقاذ وتفعيل دورها كقوة ناعمة ومؤثرة في محيطها، ولتحقق لها مصالحها التي تجاوزت بها أزماتها الاقتصادية التي سيطرت عليها لعقود.

ثانياً: خيارات وبدائل استراتيجية إسرائيلية في ظل مقاربتها للخطر الإيراني

تأتي حقيقة المصالح الإسرائيلية في دعم الأكراد من منطق تشتيت القرار السياسي والأمني القومي في العراق، وتوزيع الامكانيات الاقتصادية والعسكرية على أكبر عدد ممكن من الجبهات لتبقى الجبهة الشرقية لإسرائيل أكثر أمناً. وتحاول إسرائيل من خلال التغلغل في شمال العراق سد الفراغ السياسي والأمني في حال لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على العراق أو فشل مشروعها فيه. ومن هذا المنطلق، يجب على إسرائيل أن تبحث عن خيارات وبدائل استراتيجية لها تحسباً لأيّ مستجد في ظل مقاربتها للخطر الإيراني، وهو ما تجده في كردستان شمال العراق^(٩).

من منظور استراتيجي أمني وسياسي، فإنّ الوجود الإسرائيلي في شمال العراق يعتبر بمثابة ورقة ضغط على كل من سورية وتركيا وإيران، وخاصّة على المستويين العسكري والأمني، حيث أصبحت عملية التجسس الإسرائيلية من خلال الأجهزة المتطورة أكثر خطورة على تلك الدول أو من خلال ما يمكن القيام به على صعيد اللعب بالورقة الكردية سياسياً. فتنامي الدور الإسرائيلي عبر البوابة الكردية، والدور الإيراني عبر البوابة الشيعية، يعني أنّ إسرائيل وإيران هما اللاعبان الأساسيان في العراق بعد الولايات المتحدة^(١٠).

وتشعر إسرائيل بالدرجة الأولى بأنّها مهدّدة من إيران، سواء على صعيد برنامج التسليح الإيراني أو تعزيز إيران لموقعها الإقليمي، وتحاول من خلال الورقة الكردية إيجاد توازن استراتيجي مع النفوذ الإيراني في جنوب العراق. وفي هذا الإطار، تحاول إسرائيل تحريض تركيا على إيران، معتمدة على ملف الدعم الإيراني لحزب العمال الكردستاني من أجل أن تؤدي تركيا مستقبلاً دوراً في تسهيل ضرب المنشآت النووية الإيرانية في حال قرّرت إسرائيل فعل ذلك^(١١).

فمنذ توقيع الاتفاقية الاستراتيجية بين البلدين في العام ١٩٩٦، كانت إسرائيل تسعى إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية من جرّاء تعاونها الاستراتيجي مع تركيا، من أهمها

(٩) سلام الربضي، «العلاقات التركية – الإسرائيلية وكردستان العراق»، خبرني، ٢٠١٠/٢/٧، <http://www.khaberni.com/home.asp?mode=more&NewsID=28558&catID=63&writerID=774>.

(١٠) سلامة نعمات، «عراق عربي شقيق»، الحياة، ٢٠٠٤/٦/٢٥.

(١١) سلام الربضي، «العلاقات التركية – الإسرائيلية وكردستان العراق»، سلام الربضي، <http://www.salamalrabadi.blogspot.com>.

الضغط على إيران، حيث ترى إسرائيل فيها قوة إقليمية تشكل خطراً عليها في حال استطاعت إيران امتلاك القنبلة النووية. بالإضافة إلى أن إيران تمتلك بنية عسكرية متقدمة وأسلحة دمار شامل وأسلحة كيميائية. كما أنها دولة مصنعة للأسلحة، وبالذات الصواريخ الباليستية، يضاف إلى ذلك أن إيران هي داعم رئيسي للمقاومة في لبنان وفلسطين.

وعليه، فإن إسرائيل ترى في تعاونها العسكري مع تركيا ورقة ضغط على إيران من خلال الأراضي التركية، لتكون قاعدة عسكرية للتجسس عليها، وإمكانية استغلالها لضرب المنشآت العسكرية الإيرانية، ذلك لأن القواعد العسكرية التركية تتيح لإسرائيل ضرب أية أهداف عسكرية واقتصادية في إيران بسهولة قربها من الأراضي التركية، إذ بإمكان طائرات سلاح الجو الإسرائيلي ضرب تلك الأهداف بدون حاجة إلى التزود بالوقود في الجو.

وسيكون الخطر الإيراني هو العامل الرئيسي في تحديد خيارات إسرائيل الاستراتيجية في تلك المنطقة. قد تكون هناك لعبة لتبديل المصالح والأثمان، حيث تتخوف إسرائيل من قدرة إيران على الخروج من أزمته النووية مع مجلس الأمن والولايات المتحدة الأمريكية بأقل الأضرار، مما يترتب على إسرائيل ضرورة اتخاذ قرارات قد تكون صعبة للغاية^(١٢).

ثالثاً: العلاقات الاستراتيجية الجديدة بين تركيا وسورية

منذ وصول الإسلاميين إلى الحكم في تركيا، تحاول الحكومة التركية القيام بجهود دبلوماسية بارزة لتدعيم العلاقات التركية مع العالم الإسلامي والوطن العربي، التي شابهها الكثير من التوتر بسبب تنامي العلاقات الإسرائيلية - التركية^(١٣)، حيث قامت أنقرة بتسوية خلافاتها مع سورية، وأصبحت هي الوسيط في مفاوضات السلام بين إسرائيل وسورية. كذلك، عملت على توثيق علاقتها التجارية مع سورية من خلال إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين^(١٤).

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي أصابت العلاقة بين سورية وتركيا في العقد الأخير من القرن الماضي وحتى اليوم^(١٥)، فهل يمكن القول إن البلدين قد تحرّرا من

(١٢) زهير قصباتي، «شمس الأتراك والغبار الأميركي - الإسرائيلي»، الحياة، ٢٥/٢/٢٠٠٨.

(١٣) خاصة في أعقاب إبرام اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين في العام ١٩٩٦، وأهم ما جاء فيها أن يشترك جيشا البلدين في أية معركة تحدث بين أحدهما وبلد ثان، ممّا يسمح لإسرائيل بزيادة عمقها الاستراتيجي.

(١٤) هذا وقد وقّعت سورية وتركيا إعلاناً مشتركاً لتأسيس مجلس للتعاون الاستراتيجي، ويشمل المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والنقل والطاقة، ومجالات المصادر المائية والبيئية والثقافة والتعليم والعلم، كما تمّ الاتفاق على إلغاء التأشيرات والسماح المتبادلة على سفر المواطنين، بما يسمح للمواطنين في كلا البلدين بالتنقل بينهما بدون إجراءات على الحدود. انظر: السفير، ١٧/٩/٢٠٠٩.

(١٥) مرّت العلاقات السورية - التركية بمراحل متأزمة في أواسط وأواخر التسعينيات، منها: اتهام تركيا لسورية بدعم حزب العمال الكردستاني، ومنها أيضاً الخلاف المائي بين البلدين. والجدير ذكره أن تركيا ما زالت مسيطرة على لواء الإسكندرون الذي احتلته في العام ١٩٣٩ وانتزعت من سورية.

الصور والمدارك النمطية التي كانت سائدة بينهما؟ وهل التقارب الحالي يوصلهما إلى مرحلة العلاقات الاستراتيجية القابلة للاستمرار؟

إن استشراف العلاقة بين الدولتين عمل محفوف بالمخاطر، وهو بمثابة تأمل استباقي للمستقبل^(١٦)، لأسباب تتعلق بخلفيتهما التاريخية وسياستهما الخارجية، بالإضافة إلى البيئتين الإقليمية والدولية وبيئتهما البينية. وتتركز العلاقات التركية - السورية في الشؤون الإقليمية والدولية من دائرتي نشاط رئيسيتين، هما:

١ - المنطقة العربية وما يربطها بالصراع العربي - الإسرائيلي.

٢ - العلاقة بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية^(١٧).

لقد ساعد الانفتاح العربي على تركيا على إعادة الدفء إلى العلاقات التركية - العربية. وجاءت الخطوة السياسية والدبلوماسية العربية في تأييد وصول تركي إلى رئاسة الأمانة العامة لمنظمة العمل الإسلامي محاولة ناجحة نحو إعطاء تركيا دوراً على المستويين الإقليمي والإسلامي^(١٨).

وعلى الرغم من انزعاج إسرائيل كثيراً من العلاقات الاستراتيجية الجديدة بين تركيا وسورية من ناحية، وعلاقاتها المتميزة مع إيران والعراق من ناحية أخرى، فإن تلك البلدان لم تحتج على طبيعة العلاقة بين تركيا وإسرائيل، ولم تضع علاقة تركيا وإسرائيل في الميزان^(١٩). وتركيا تسعى بكل جدية إلى احتلال موقع متقدم في الشرق الأوسط كانت قد افتقدته منذ قرن تقريباً، وهي تأخذ بعين الاعتبار النفوذ الأمريكي في المنطقة.

كما أن هناك قوى إقليمية وعالمية قد ترى أن التقارب التركي من سورية يعتبر محاولة قد تؤدي إلى تشتيت جبهات المقاومة المدعومة من إيران. ولكن يبقى دون هذا الطموح الاستراتيجي عوائق لا يستهان بها، منها:

١ - ما يعود إلى طبيعة العلاقة.

٢ - ما يعود إلى الاستراتيجية السورية.

كما أن سورية ترى أن قوتها تكمن في ذاتها واتساع مروحة تفاهماتها وتحالفاتها، الأمر الذي يمنعها من الدخول في عملية الاستبدال، ويدفعها في عملية التراكم التحالفي.

(١٦) في هذا الصدد، انظر: عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩). الذي يستخلص أن العلاقة بين البلدين تنمو في ظل بيئة إقليمية مختربة وهشة، على الرغم من التفاصيل والتعليقات اليومية والكتب العائمة المنجزة سريعاً، والتي تجعل القارئ يظن أنه يفهم ما يدور بين الجارين بمجرد الاطلاع عليها.

(١٧) عماد الشدياق، «متغيرات دولية تفرض وفقاً تقارباً جديداً»، المستقبل (بيروت)، ٢٠١٠/١/١٢.

(١٨) حيث تم اختيار التركي أكمل الدين إحسان أوغلو أميناً عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

(١٩) إذ بدأ الأمر طبيعياً، وخاصة أن الكثير من البلدان العربية ترتبط باتفاقيات وبالعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل بشكل علني، كمصر والأردن، أو بشكل خفي وغير مباشر أحياناً، كبعض بلدان الخليج العربي وبلدان المغرب العربي.

رابعاً: إشكالية الخيار الاستراتيجي لتركيا مع المقاومة الفلسطينية

تراقب تركيا تطور الأوضاع في الشرق الأوسط وتعلم أن أمريكا، رغم دخولها المباشر عسكرياً إلى المنطقة منذ عقدين، واحتلالها للعراق وأفغانستان، فهي لم تستطع أن ترسي الاستقرار في المنطقة. وقد تجاوزت تركيا في علاقاتها الخارجية خلافاتها التاريخية وخلافات جيرانها البينية، بدءاً من إيران والعراق وسورية، حتى إسرائيل وأرمينيا وأذربيجان واليونان، عبر شراكات وتفاهمات سياسية واقتصادية^(٢٠).

وعلى صعيد القضية الفلسطينية، دعا رئيس الوزراء التركي أردوغان إلى ضرورة ممارسة الضغط على إسرائيل، لأنها تستمر في انتهاكات الجوية والبحرية وقصفها لقطاع غزة. وهذا أمر لا يمكن القبول به أبداً. وانتقد التهديدات بتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران، لأنه لا يمكن القبول بتجربة عراق جديدة في المنطقة، إذ إن ما تُتهم به إيران هو محاولتها امتلاك سلاح نووي، وتركيا لا تؤيد امتلاك أي دولة للسلاح النووي. في المقابل، هناك سلاح نووي في إسرائيل، والذين ينتقدون إيران لمحاولة امتلاكها سلاحاً نووياً لا ينتقدون إسرائيل التي تمتلك بالفعل سلاحاً نووياً، وهذه مشكلة حقيقية. وذهب أردوغان إلى حد الدعوة إلى إصلاح في هيكلية الأمم المتحدة بسبب عدم تطبيق إسرائيل لأكثر من مئة قرار صادر عن مجلس الأمن^(٢١).

فالقرارات التي لم تطبقها إسرائيل قد تجاوز عددها ١٠٠ قرار، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة القيام بإصلاح في الأمم المتحدة، لأن لا معنى لهذه القرارات، ولا قيمة لها، إذا كان يتم اتخاذها ولا مجال لتطبيقها. وتركيا لا تؤيد موقف إسرائيل هذا، ولن تبقى صامتة إزاء هذا الأمر. وقد نددت إسرائيل بالتصريحات والمواقف التركية، ووصفتها بأنها تتضمن انتقاداً لاذعاً لممارسات إسرائيل، وهي تتميز بالهجوم العشوائي على إسرائيل. واتهمت أردوغان بمحاولة السعي إلى الإضرار بالعلاقات الثنائية بين البلدين، معتبرة إن انتقادات تركيا العلنية التي كثيراً ما تتسم بالحدة لسياساتها، قد تعرّض العلاقات الثنائية للخطر. وأكدت حرصها على عدم المسّ بشرف تركيا، وهي ترغب في علاقات ثنائية جيدة^(٢٢).

مع كل ذلك، من الواضح أن العثمانية الجديدة ليست أصولية ماضوية، بقدر ما هي إعادة توجيه للبوصله الكمالية خارجياً وداخلياً بدرجة ما، عبر ضبط المسافة بين المصالح والمنافع المشتركة مع أطراف مختلفة ومتصارعة. وقد تكون هذه السياسة التركية المتبعة من

(٢٠) سلام الربضي، «أمر العلاقات التركية - الإسرائيلية ومستقبلها قد يتجاوز مصالح الدولتين»، مدارات استراتيجية (صنعاء)، العددان ٤ - ٥ (٢٠١٠).

(٢١) «أردوغان يندد برفض إسرائيل لـ ١٠٠ قرار دولي ويدعو لإصلاح الأمم المتحدة»، الرأي، ١٢/١/٢٠١٠.

(٢٢) المصدر نفسه.

قبل حكومة ذات أصول إسلامية، العلامة الأولى والأبرز في مرحلة ما بعد الأسلمة، بعد فشل الإسلام السياسي^(٢٣).

ولكن لا بد من طرح إشكالية الخيار الاستراتيجي لتركيا والمقاومة الفلسطينية اليوم مع بروز الدور التركي في المنطقة باعتباره رافعة للإسلام السنّي: في ما إذا كانت حركة المقاومة في فلسطين ستبقي على الرافعة الإيرانية؟ أم أنها ستجد في الحاضنة التركية فرصة للقفز إلى الضفة المعادية من النهر؟

قد يرتبط ذلك الخيار الاستراتيجي على المدى البعيد، بتصور الأتراك أنفسهم لدورهم في الشرق الأوسط وأبعاده المختلفة، ومدى تفكير الحركة المقاومة باستدارة استراتيجية في تصوراتها ومواقفها السياسية الكبرى^(٢٤).

ولكن هذا الطموح أمامه عقبات كثيرة، أقلها ما يتأتى عن الواقع الجغرافي ووجود قوى مقاومة أساسية، لا يمكن أن تقدّم تركيا على إيران، ولو كانت لا ترفض مساعدة الطرفين معاً. كذلك الأمر في ما يتعلق بتركيا، فهل من مصلحتها الاستراتيجية تأدية مثل هذا الدور، وهل تضمن إسرائيل تركيا على هذا الصعيد الاستراتيجي؟

لقد تصاعد الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط، وجاءت حرب غزة لتؤكد هذا الدور، وهي حلقة من حلقاته بعد رعايتها للمفاوضات السورية - الإسرائيلية في العام ٢٠٠٨، وهي تعتمد بالأساس على التوازن، والقيام بدور الوسيط لا الطرف، وعلى الشراكة مع أطراف الصراع. فهناك شراكة تركية مع سورية في مجالات مختلفة، وأيضاً الشراكة العسكرية والاقتصادية مع إسرائيل مستمرة^(٢٥). كما أن مواقف تركيا السياسية، وتمتعها بميزات جغرافية، يؤهلها للاضطلاع بدور كبير في معالجة ثلاثة نزاعات خطيرة، ارتسمت منذ أوائل العام ٢٠٠٩، هي: غزة، والخلاف الروسي - الأوكراني على الغاز، وتردّي العلاقات الدولية المتصل بالمسألة النووية الإيرانية، ويمكن لتركيا على نحو حاسم الإسهام في إيجاد مخرج للمسائل المتفجرة كلها^(٢٦).

خامساً: أسباب الدخول التركي على خط الأزمة في المنطقة

إن تركيا على يقين أن أمريكا لن تستطيع في المستقبل أن تستمر مستفردة بقرار المنطقة، لذلك اتجهت إلى اعتماد استراتيجية خاصة بها في المنطقة لا يكون فيها ارتباط

(٢٣) لمزيد من المعلومات حول التطورات الداخلية التركية والمتغيرات الاستراتيجية التركية في مقاربتها للمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، انظر: محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور (بيروت: دار الريس، ٢٠٠٨).

(٢٤) محمد أبو رمان، «هل خرجت حماس أقوى سياسياً أم أضعف»، الحياة، ٢٩/١/٢٠٠٩.

(٢٥) هاني نسيره، «أردوغان وفحوى لخطاب عن بني عثمان»، الحياة، ١٨/١/٢٠٠٩.

(٢٦) ألكسندر أدلر، «تركيا في القلب من أزمات أوروبا الكبرى ومعالجتها»، لوفيفارو (باريس)، ٢٤/١/٢٠٠٩.

عضوي كلي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يكون فيها أيضاً مواجهة أو عداء لأمريكا حتى في إطار علاقتها مع إسرائيل. ويعي أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركية، وهو المنظر الاستراتيجي التركي، أهمية تركيا الاستراتيجية لواشنطن، حيث يحاول الربط بين مصالح تركيا الوطنية وتحقيق المصالح الأمريكية في قوس جغرافي كبير، ممتد من آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط، وحتى شرق المتوسط. ويسند دائماً سياسات تركيا الخارجية إلى تناغمها مع المصالح الأمريكية، إذ إن تحقيق تركيا لمصالحها في جوارها الجغرافي يعني تحقيق الولايات المتحدة لمصالحها^(٢٧).

هذا الواقع ملموس من خلال تتبع سياسة تركيا حيال الصراع الآذري - الأرمني، وانحيازها إلى مصلحة أذربيجان، فمثلاً سعت تركيا إلى تجاوز صراعاها التاريخي مع أرمينيا عبر شراكات اقتصادية، والتوسط في حل مشكلة إقليم ناغورنو كاراباخ مع أذربيجان^(٢٨)، من منطلق أن ضعف أذربيجان المهمة جغرافياً والغنية بموارد الطاقة، سيُفقد التحالف الأطلسي التوازن في كامل القوقاز وآسيا الوسطى لمصلحة موسكو وتحالفاتها، وبالتالي يؤدي إلى إضعاف للنفوذ الأمريكي^(٢٩).

وقد يكون لتركيا دور على صعيد أزمة الغاز الأوروبي، حيث يمكن إمداد الاتحاد الأوروبي بالغاز الروسي عبر مضاعفة طاقة نقل الغاز من تركيا إلى غرب أوروبا، أي طاقة مشروع «نابوكو»^(٣٠).

فلماذا لا يتم نقل الغاز الإيراني الإضافي إلى الغرب؟

إذا كان بوسع غاز أذربيجان بلوغ الأناضول، ثم أوروبا، عن طريق جورجيا، فغاز تركمانستان وكازاخستان يقتضي بالأحرى حلاً آخر^(٣١)، وهذا يؤمن الاكتفاء الأوروبي من

(٢٧) للاطلاع على الاستراتيجية التركية والتعمق في رؤية وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، انظر: أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (بيروت: الدار العربية للعلوم: الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠).

(٢٨) سيطرت أرمينيا على هذا الإقليم إثر الصراع الدموي الذي تفجر بين أرمينيا وأذربيجان في العام ١٩٩٢، والذي انتهى عملياً بسيطرة أرمينيا على إقليم ناغورنو كاراباخ الذي تطالب أذربيجان باستعادته. وتركيا تربط تحقيق المصالحة الشاملة مع أرمينيا بالتوصل إلى تسوية للصراع الأرمني - الآذري، باعتبار أن تركيا لها مصالح استراتيجية في أذربيجان، فالآذريون هم من أصول تركية، كما أن تركيا تخشى من أن تؤدي مثل هذه المصالحة بدون تسوية الصراع الآذري - الأرمني إلى انقلاب أذربيجان عليها والتحالف مع دول إقليمية كبرى كروسيا، وأن يؤدي كل ذلك إلى تغيير وجه خطوط أنابيب النفط والغاز التي من المقرر مدها عبر الأراضي التركية. وفي بداية العام ٢٠٠٩، تم افتتاح إذاعة تركية باللغة الأرمنية في تركيا، تعبيراً عن سياسة الانفتاح التركية تجاه أرمينيا. ولمزيد من المعلومات حول قضية كاراباخ، انظر: شاهين أفكاريان، **كاراباخ وجهة نظر قانونية**، ترجمة وتعريب نورا أريسيان (بيروت: الهيئة الوطنية الأرمنية - الشرق الأوسط، ٢٠٠٦).

(٢٩) مصطفى اللباد، «مفكر تركيا الاستراتيجي: أحمد داود أوغلو»، **الجريدة (الكويت)**، ٢٠٠٩/٤/١١.

(٣٠) جورج كيوك، «تركيا ممرٌ أوروبي للطاقة وبدل من روسيا»، **لوفيغارو** (باريس)، ٢٠٠٧/٦/٢٢.

(٣١) حيث ينبغي نقله إلى باكوف في أنبوب بحري يمر في بحر قزوين وهو باهظ التكلفة.

الغاز على ثلاث دعائم، هي المغرب وأوراسيا الشمال السلافية وأوراسيا الجنوب التركية – الإيرانية^(٢٢).

فمن أسباب الدخول التركي على خط الأزمة في المنطقة هو إرسال رسائل مفادها:

- ١ – أن الحضور والدور الاستراتيجي التركي المتنامي في الشرق الأوسط ستستفيد منه أوروبا، إن هي وافقت على ضمّ تركيا إلى ناديها.
- ٢ – تسعى تركيا إلى استرداد مكانتها ودورها في العالمين العربي والإسلامي، إن سدت أوروبا أبوابها في وجه انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي حال تم تطوير التفاهمات الاستراتيجية بين تركيا وسورية وإيران، فقد يؤدي ذلك إلى إنشاء ما يشبه «الكومنولث» بين تركيا وسورية وإيران ودول الجوار الآسيوية، بحيث يمكن أن يكون هذا «الكومنولث» بديلاً لرفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ذلك أن بناء منظومة إقليمية تمتد من البلقان والشرق الأوسط حتى القوقاز يشكّل تعويضاً مناسباً عن العضوية في الاتحاد الأوروبي. وقد تستخدم تركيا هذه المكانة الجديدة التي تتمتع بها لتكون بطاقة دخول إلى الاتحاد الأوروبي باعتبارها حلقة الوصل بين أوروبا وآسيا.

وعليه، كي لا تبقى تركيا «محرومة من دخول المسجد والكنيسة»، على حدّ وصف المثل الكردي، اتجهت إلى استثمار المشاكل والأزمات في المنطقة، والارتداد إلى توظيف خلفيتها الإسلامية والشرق أوسطية، بعد أن قضت أكثر من نصف قرن وهي تحاول الانضمام إلى النادي الأوروبي^(٢٣).

وقد يشكّل التفاهم التركي – الإيراني – السوري بأبعاد اللبانية والفلسطينية نافذة آمنة للولايات المتحدة وإسرائيل في مرحلة تمهيدية وانتقالية، نتيجة الوقائع المستجدة في المنطقة، سواء على صعيد إخفاق الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان من جهة، أو على صعيد إخفاق إسرائيل في مواجهة المقاومة في الجنوب اللبناني أو المقاومة الفلسطينية في غزة، تمهيداً لكسب وقت تحتاج إليه تحديداً إسرائيل، من أجل إعادة رسم وتحديد إمكاناتها العسكرية، واستخلاص العبر من إخفاقاتها العسكرية السابقة.

سادساً: مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية وتجاوز مصالح الدولتين

نتيجة الوقائع المستجدة منذ احتلال العراق، والتطور الملحوظ في مقارنة تركيا لمصالحها الاستراتيجية، يبقى التساؤل الاستراتيجي المطروح حالياً: كيف ينعكس ذلك التطور على العلاقات التركية – الإسرائيلية؟ فهل ستزداد وتيرة التوتر في العلاقة، وصولاً إلى الانحدار الحادّ، ومن ثم القطيعة؟

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) هوشنك أوسي، «أردوغان واعطاء وداعية سلام»، الحياة، ٢٠٠٩/٢/١.

تعمل السياسة التركية الجديدة على كسب المزيد من الأصدقاء، ولا ترغب في أن يكون لها أعداء جدد، أو أن تبني علاقاتها الجديدة على أنقاض بعض الأصدقاء الآخرين، وخاصة إسرائيل، لأن ثمن ذلك قد يكون باهظاً على عدة مستويات ومجالات، إذ على الرغم من ردود الفعل التركية المتعددة إزاء الممارسات والمواقف الإسرائيلية المختلفة، ومواقف الرأي العام المتشجعة في كلا البلدين، وخاصة بعد أزمة قافلة الحرية، إلا أن الحكومتين ما زالتا تحافظان على علاقتهما الاقتصادية والعسكرية إلى حد ما في جميع المجالات، إذ لم تقم تركيا مثلاً بإلغاء أو تجميد عقود التسليح أو الدفاع أو التجارة مع إسرائيل بشكل نهائي، وهو أيضاً حال العلاقات الدبلوماسية بين البلدين^(٣٤).

لا يبدو أن لكلا الطرفين مصلحة في تعميق الخلافات القائمة بينهما أو تطوير مداها ومضمونها، بغض النظر عن حجم الضرر أو استفادة هذا الطرف أو ذاك، بل إن أمر العلاقات التركية - الإسرائيلية ومستقبلها على ما يبدو قد يتجاوز مصلحة البلدين^(٣٥)، إذ إن توتر العلاقة أو القطيعة بين الطرفين قد يُلحق الضرر بكثير من الأطراف الدولية والإقليمية، ومنها العربية، وبالتحديد سورية، فإذا رغبت تركيا في الدخول على خط مفاوضات السلام الإسرائيلية - العربية ينبغي أن تكون لديها علاقات جيدة مع هذه الدولة^(٣٦).

كما أن قدرات تركيا الاقتصادية والعسكرية وتحالفاتها الدولية لا تؤهلها مع ذلك لتأدية دور إقليمي في كل جهات جوارها الجغرافي، سواء في البلقان أو القوقاز أو الشرق الأوسط أو البحر الأسود، وحتى شرق المتوسط، إذ لا يستطيع تأدية هكذا دور سوى القوى العظمى، وهي بديهية من بديهيات العلاقات الدولية. وتحاول تركيا أن تخفف من أعباء علاقاتها مع إسرائيل حتى تتمكن من ممارسة دور الدولة الإقليمية الكبرى في محيطها. وتركيا تعمل على إمكانية الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة بدون المرور بإسرائيل^(٣٧).

وفي المنظورين الإسرائيلي والأمريكي، تشكّل تركيا ركناً لا يستغنى عنه في أية

(٣٤) على الرغم من إقدام تركيا على عدم السماح للجيش الإسرائيلي بالمشاركة في المناورات العسكرية لحلف شمال الأطلسي في أواخر العام ٢٠٠٩، حيث كان متوقعاً أن تستغلّ إسرائيل مناورات «نسر الأناضول» لجمع معلومات عسكرية عن سورية وإيران، الأمر الذي دفع تركيا، في ما بعد، إلى رفض مشاركة إسرائيل فيها، وصولاً إلى إلغائها بعد أن رفضت قوات الناتو (حلف الأطلسي) القرار التركي.

(٣٥) عبد اللطيف الحناشي، «العلاقات التركية - الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي»، العرب أونلاين، ٢٦/١١/٢٠٠٩، <http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2009%5C11%5C11-19%5C822.htm> > .

(٣٦) وكان الرئيس السوري بشار الأسد قد صرّح مطالباً تركيا بتحسين علاقاتها مع حليفها الإسرائيلي، وذلك حتى تضمن مجدداً القيام بدور الوساطة بين سورية وإسرائيل. كما أكد أنه إذا رغبت تركيا في المساعدة في موضوع إسرائيل، فينبغي أن تكون لديها علاقات جيّدة مع هذه الدولة. كما تساءل الرئيس السوري: كيف يمكن تركيا، عكس ذلك، أن تؤدي دوراً في عملية السلام؟، انظر: الخليج، ٩/١١/٢٠٠٩.

(٣٧) نبيل زكي، «تركيا تبحث عن مجالها الحيوي»، العرب أونلاين، <http://www.alarabonline.org> > .

استراتيجياً تعدّ للشرق الأوسط، وحاجة يفرضها الموقع الجيوسياسي لتركيا من وجوهه الأساسية، الجغرافية والديمقراطية والاقتصادية والسياسية، فضلاً على العسكرية. والولايات المتحدة باتت مدركة للصعوبات التي تواجهها في المنطقة، وترى في تركيا احتياطياً استراتيجياً يمكن الركون إليه ليشكّل عامل استقرار وحاجة ملحة في الأزمات المعقّدة^(٣٨).

ولتدعيم الدور الإسرائيلي في الشرق الأوسط، ترى إسرائيل أنّ توطيد علاقاتها الاستراتيجية مع تركيا، من شأنه أن يدعم دورها الإقليمي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، على الرغم من كل ما تشوب العلاقات بين البلدين حالياً من شوائب، إذ إنّ تلك العلاقات تمنحها بطاقة دخول رسمية أخرى غير معاهدات السلام العربية - الإسرائيلية، إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى عبر دولة إسلامية. وتعلّق إسرائيل آمالاً من خلال توطيد علاقاتها مع تركيا، على أن تكون بوابة دخول لها إلى الدول الإسلامية في آسيا الوسطى، حيث الموارد الاقتصادية المهمة هناك، وبخاصّة النفط، وذلك لأنّ تركيا تربطها بتلك الدول علاقات دينية وتاريخية وقومية وجوار جغرافي^(٣٩).

سابعاً: الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية وفن الواقعية السياسية في التعامل مع تركيا

تتقن الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية فن الواقعية السياسية والعمل على محوريين، حتى ولو كان اتجاههما الظاهر متعاكساً، حيث لا يتم الدخول في لعبة سياسة أحادية الاتجاه، بل يتم الاعتماد على الثنائية القائمة على اتجاه رئيسي للحركة المباشرة، واتجاه فرعي أو غير مباشر مرادف لبعض القوى الإقليمية صاحبة القدرة على المناورة وصاحبة المصلحة في العمل ذاته. وتطبيقاً لهذا المبدأ، فإن إسرائيل والولايات المتحدة قد لا تريان خطراً استراتيجياً في التحرك التركي الجديد في الشرق الأوسط، وتحديدًا باتجاه سورية وإيران، والدخول المباشر على خط القضية الفلسطينية لإنتاج تفاهات استراتيجية معهما، ولا يكون هذا التحرك في نهاية المطاف خطراً استراتيجياً على كلتا الدولتين^(٤٠).

إن الولايات المتحدة وإسرائيل حريصتان على علاقاتهما الاستراتيجية مع تركيا، وقد يقدم لهما التحرك التركي ونتائجه أهدافاً استراتيجية، منها:

١ - إقامة التوازن مع إيران على مسرح المشرق العربي حتى لا تبقى وحدها من الدول الإسلامية ممسكة بهذا الملف، من حيث دعم الفلسطينيين، ونقد المواقف العربية الضعيفة في مواجهة إسرائيل.

(٣٨) أمين حطيط، «أين أمريكا من إعادة التموضع التركي؟»، الموقع الإلكتروني للتيار الوطني الحرّ (٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، < <http://www.tayyar.org/Tayyar/News/PoliticalNews/ar-LB/1290232869> >.

(٣٩) لمزيد من المعلومات حول التطوّر التاريخي للعلاقات الإسرائيلية - التركية، انظر: مرغريت حلو، العلاقات التركية - الإسرائيلية (بيروت: مركز الدراسات الأرمنية، ١٩٩٤).

(٤٠) الربضي، «أمر العلاقات التركية - الإسرائيلية ومستقبلها قد يتجاوز مصالح الدولتين».

٢ - تقديم فرصة إلى سورية للتخفيف من اعتمادها على إيران كحليف استراتيجي. وهذا المنطق تعوّل عليه أطراف عدة بشكل بالغ، لأنه يشكّل المدخل الفعلي إلى إراحة إسرائيل.

٣ - لا يمكن إسرائيل الاستغناء أو التفريط بعلاقتها مع تركيا حالياً، وقد تكون مضطرة إلى مراعاة بعض المواقف التركية وتفهمها صوتاً لهذه العلاقة.

هنا، قد تستفيد أمريكا من الأمر بدون إحراج لها، بإنشاء قوة ضغط إقليمي على إسرائيل بدون أن تتسبّب في إحراج الإدارة الأمريكية أمام الكونغرس أو الهيئات الأخرى التي تخضع بشكل أو بآخر لضغط اللوبي اليهودي. والولايات المتحدة قادرة، لو شاءت، على الضغط مباشرة على إسرائيل لتدفعها إلى فعل ما - خاصة بعد العام ٢٠٠٦ - لكنها لا تريد ذلك حتى لا تضعف إسرائيل، ولكي لا تتكشف أكثر أمام الدول العربية المتحالفة معها^(٤١).

تريد أمريكا إسرائيل القوية المنيعّة، ولكن المنضبطة نوعاً ما، وقد يأتي الموقف التركي في هذا السياق، ويتقاطع مصالح مع جميع الأطراف بدون استثناء. لهذا يأتي الضغط على إسرائيل منحصراً في الشكليات والجزئيات، أما الأساسيات فلن تكون محلّاً له حتى إشعار آخر أو عند حدوث تغيير جذري في المواقف الاستراتيجية التركية. فالظروف المستجدة منذ احتلال العراق قد تنعكس على مصالح إسرائيل وتركيا الاستراتيجية، ممّا قد يتطلب إعادة النظر من قبل الحكومة التركية لسياستها المتّبعة، وذلك مع دخول تركيا مرحلة جديدة من حوارها مع أوروبا مستقبلاً حول البدء في مرحلة مفاوضات العضويّة، إذ إنّ تركيا ستكون مضطّرة إلى البدء في الانسجام مع المعايير الأوروبيّة في السياسة الدوليّة، وفي مقدّمتها إقامة علاقات جيدة مع إسرائيل، تماماً كالولايات المتحدة^(٤٢).

وتدرك تركيا أنها مقبلة خلال مفاوضات العضويّة على مطالب أوروبية حسّاسة، منها الاعتراف بالإبادة الأرمنيّة على الرغم من توقيع اتفاقية سلام مع أرمينيا في العام ٢٠٠٩^(٤٣). وقد تؤدي إسرائيل دوراً من خلال علاقاتها ونفوذ اللوبي اليهودي في أمريكا

(٤١) حيث ضغطت الولايات المتحدة على إسرائيل آنذاك من خلال وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس من أجل عدم وقف عدوانها على لبنان، ممّا أدّى إلى إطالة أمد الحرب لمدة ٣٣ يوماً.

(٤٢) سلام الربضي، «أفاق الواقع التركي - الإسرائيلي»، **العرب اليوم** (عمّان)، ٢٠١٠/١١/٦.

(٤٣) ثمة مشكلات وعقبات تعترض طريق المصالحة النهائية، وأهمّ هذه العقبات محاولة البحث عن أرضيّة للتوصل إلى حل لقضيّة الإبادة الأرمنيّة التي وقعت في الربع الأول من القرن الماضي، حيث تمّ تشكيل لجان حكومية، وأخرى مشتركة، لدفع وتيرة الاتفاق في هذا السياق. فقضيّة الإبادة الأرمنيّة حفرت نفسها عميقاً في الذاكرة والثقافة الروحية والوجدانية لدى الأرمن في الداخل والخارج. وخلال العقدين الماضيين، نجحت اللوبيات الأرمنيّة في أوروبا وأمريكا، وبدعم رسمي من أرمينيا، في جعل هذا الملف قضيّة سياسية حاضرة على أجندة برلمانات العديد من الدول. فقد أقرّ عدد من هذه البرلمانات قوانين بهذا الخصوص تحوّلّت إلى نقطة خلاف سياسية مع تركيا. لمزيد من المعلومات حول الإبادة الأرمنيّة والواقع الأرمني، انظر: عدنان السيد حسين، **حق تقرير المصير: القضية الأرمنية نموذجاً** (بيروت: مركز الدراسات الأرمنية، ١٩٩٨)، وانظر أيضاً، الموقع الإلكتروني للهيئة الأرمنية الوطنية - الشرق الأوسط، <http://www.ancme.net>.

وأوروبا في مواجهة بعض هذه المطالب التي تؤرق تركيا. والتنسيق الأمريكي – التركي موجود على صعيد تصفية الحكومة التركية لتمرّد حزب العمال الكردستاني شمال العراق، ومن الطبيعي إلا يأتي هذا التنسيق خارجاً عن الإرادة الإسرائيلية^(٤٤).

خاتمة

على الرّغم ممّا طرأ على العلاقات الإسرائيلية – التركية من مستجدّات، إلا أنه من المستبعد، أقله حالياً، أن تكون هناك حالة تغيير استراتيجي من قبل الطرفين في علاقاتهما الاستراتيجية. وهناك سياسة تركية جديدة مفادها إبعاد تركيا عن سياسة المحاور، وإقامة علاقات جيدة مع جميع القوى الإقليمية والدولية بالقدر الممكن. وفي هذا السياق، كان الانفتاح التركي على سورية وإيران وروسيا وقبرص وأرمينيا، وإذا كان من المفترض اعتبار ذلك تقليصاً للعلاقات مع إسرائيل، فإنّ التعاون بين تركيا وإسرائيل لم ينقطع بشكل نهائي، وما زال مستمراً. كما إنّ تمتين هذه العلاقات من شأنه زيادة نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط نتيجة علاقاتها الاستراتيجية مع كل من تركيا وإسرائيل.

ويؤكد العديد من المعطيات استمرار العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل وتركيا، منها الإعلان عن مشروع تركي – إسرائيلي مشترك لمُدّ أنابيب نفط وغاز إلى الهند من بحر قزوين، مروراً بمرفأَي جيهان التركي وإيلات الإسرائيلي. وهناك خطط وضعت موضع التنفيذ، أهمها مشروع القرن الاستراتيجي الذي تشكّل تركيا محوره الأساسي، والذي تفوق كلفته ١٢ مليار دولار. وهو يربط البحور الأربعة: قزوين، والأسود، والمتوسط، والأحمر، ويساعد على ربط منطقة آسيا الوسطى بالشرق الأوسط ضمن رؤية تركية لدور محوري في مشروع طاقة أكبر يمتد من الصين شرقاً إلى أوروبا غرباً، ومن تركيا شمالاً إلى الهند جنوباً، وقد انضمت الأخيرة إلى المشروع في نهاية العام ٢٠٠٨، وهو يتضمن، من ضمن ما يتضمن، أنابيب لنقل النفط والغاز والماء والكهرباء والألياف الضوئية من تركيا إلى إسرائيل^(٤٥).

ومن المؤكّد أنّ هناك تآكلاً في العلاقات الاستراتيجية بين تركيا وإسرائيل. ولكنّ إسرائيل تدرك أنّ تركيا ما زالت تعتبرها شريكاً استراتيجياً لها في الشرق الأوسط، وأنّ هناك مصالح استراتيجية قويّة تربط بين البلدين. ورغم مخاوف إسرائيل من التقارب التركي مع كل من سورية وإيران، فإنّها تراهن على عدم قيام تركيا بمراجعة علاقاتها الوثيقة بإسرائيل، على الرغم من التوتر الحاصل في العلاقات بين البلدين، حتى لو وصل الأمر إلى درجة تخفيف مستوى التمثيل الدبلوماسي، أو حتى تجميد العلاقات أو قطعها^(٤٦) □

(٤٤) محمد نور الدين، «العلاقات التركية – الإسرائيلية: مرحلة جديدة»، الشرق (الدوحة)، ١٩/١٠/٢٠٠٥.

(٤٥) «أمن الطاقة الإسرائيلي والجيوبوليتيك الإقليمية: تقرير»، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣/٧/٢٠١٠، < http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CDC7E527-4C66-4B8B-9E04-1F3D0AFF3E9B.htm >.

(٤٦) الربضي، «أمر العلاقات التركية-الاسرائيلية ومستقبلها قد يتجاوز مصالح الدولتين».